مستويات النمو في الناتج المحلي خلال الربع الثاني 2020: الأردن من اقل الدول تراجعاً

تباينت مستويات النمو الاقتصادي في العديد من دول ومناطق العالم خلال الربع الثاني من العام الجاري، إلا ان القاسم المشترك بين هذه الدول هو نسب النمو السلبية الكبيرة التي سجلت رغم الإجراءات العديدة التي اتخذت في تلك الدول وحزم الإنقاذ المالية التي تم تبنيها، والتي من الواضح انها رغم احجماها ومبالغها الكبيرة لم تتمكن من عكس مسار الاقتصاد السلبي والتراجع الكبير في مستوى الطلب الكلي والذي رافقه تدهور في مستوى الصادرات في العديد منها.

فعلى سبيل المثال فإن التراجع المقدر في الربع الثاني 2020 في دول مجموعة الدول الصناعية الكبرى وفقا لتقديرات منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية في العالم يقدر بحوالي سالب 12%، ولم تتجنب دول متقدمة ذات قاعدة صناعية راسخة مثل المانيا من هذا التراجع رغم الجهود الكبيرة التي بذلت والمبالغ التي خصصت والتي قدرت بحوالي 130 مليار يورو، وذات الكلام ينطبق على الولايات المتحدة الأميركية التي انفقت ما يقارب 2.4 تريليون دولار إلا أن معدل النمو جاء سالبا بحوالي 9.5 بالمئة في الربع الثاني 2020 نسبة إلى الربع الثاني للعام 2019 ، وحتى الدول التي تتصدر العالم في معايير الأداء الاقتصادي المتميز مثل سنغافورة والتي تعتمد كثيرا على التكنولوجيا وأسواق التصدير تراجع الأداء فيها بدرجة كبيرة بلغت 13.2% في الربع الثاني 2020.

على صعيد الدول العربية فإن التراجع جاء متفاوتا ، حيث ان تراجع أسعار النفط عالميا بسبب تراجع الطلب انعكس على معظم الدول المصدرة للنفط وبالتالي اثر على ميزانيتها وقدرتها على الانفاق وهو ما انعكس سلبا على مستويات النمو، فتراجع في السعودية في الربع الثاني 2020 بحوالي سالب 7% وحوالي 8% في دولة الامارات ، أما الدول غير النفطية مثل تونس والمغرب فتراجعت مستويات النمو فيها بحدة بحوالي 21.6 و 15% على التوالي مما يعكس محدودية قدرتها على التكيف مع المستجدات وضيق الهامش المالي المتاح لها لعكس الدورة السلبية للاقتصاد من خلال توظيف أدوات مالية أو نقدية في ذلك الإطار.

اللافت على الصعيد الأردني ان التراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي يقدر بحوالي 3.6% ، وهي ذات النسبة التي أصدرتها دائرة الإحصاءات العامة حول تقديرات الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني 2020، وهذه النسبة تعتبر قليلة إذا ما قورنت بمعدلات التراجع عالميا او إقليميا ، وتعكس نسب التراجع هذه درجة معقولة من التنوع والمنعة الاقتصادية التي يتمتع بها الأردن ، كذلك تعكس نجاعة بعض الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي الأردني ، هذا الى جانب الاتفاقيات الدولية مثل الترتيب مع صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي التي اتاحت ضخ سيولة في السوق المحلي ومكنت من الحفاظ مستويات الانفاق العام من جهة، وعززت من رصيد العملات الأجنبية في البنك المركزي واكتساب ثقة الفاعلين المحليين من جهة أخرى.

بإيجاز

من الواضح ان السياسات المالية والنقدية التي اتخذت خلال الربع الثاني 2020، واستجابة القطاع الخاص وقدرته على الاستمرار بالعمل وسلاسل التزويد والاستمرار في الصادرات الرئيسية في مجال الخدمات والصناعات مثل الفوسفات والبوتاس والألبسة والصناعات الدوائية جنبت الأردن السيناريو الأسوأ الذي تعرضت له العديد من الدول ، وهو ما يشير الى ضرورة توجيه الدعم لهذا النوع من الصناعات وازالة العقبات أمامها، هذا الى جانب التفكير بأدوات مالية تساعد في تعزيز مستوى الخدمات وتساعد الصناعات على التكيف مع المستجدات والاستمرار بأعمالها لتجنب المزيد من التراجعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المقبلة.